نشرة عن الاتجار غير المشروع في إطار اتفاقية بازل

تشير التقارير الوطنية المقدمة في إطار اتفاقية بازل إلى أن كمية النفايات الخطرة والنفايات المنزلية التي يطرحها العالم[1] كل عام تقارب ١٨٠ مليون طناً. وتشير التقارير نفسها إلى أن ٩ ملايين طن من هذه النفايات على الأقل ينتقل من بلد إلى بلد كل عام. ويعتقد أن هذه النفايات تستقبل بسرور باعتبارها مصدراً للعمل. ويتبقى من المجموع ١٧٠ مليون طناً من النفايات الخطرة والنفايات المنزلية يعتقد أنه يتم التخلص منها على المستوى الوطني بطريقة سليمة بيئياً. لكن، هل نحن محقون في اعتقادنا هذا؟

تشتكي العديد من البلدان من أنها تتلقى شحنات لم توافق على استقبالها أو لا يمكنها التخلص منها على نحو ملائم. وإذا ما بحثنا من البرازيل إلى سنغافورة، ومن بلجيكا إلى غانا، ومن كندا إلى روسيا، فمن الأرجح أننا لن نجد بلداً واحداً لم يتعرض لحالة اتجار غير مشروع في النفايات.

Photo: Susan Wingfield

[1] استنادا إلى التقارير الوطنية المرسلة إلى أمانة اتفاقية بازل عن عام ٢٠٠٦

تم تحديث هذه النشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

ما هو الاتجار غير المشروع؟

اتفاقية بازل هي اتفاق دولي ينظم حركة النفايات الخطرة وغيرها من النفايات عبر الحدود، وإجراءات التخلص منها. وقد وضعت الاتفاقية مجموعة من الإجراءات الإلزامية التي ينبغي التقيد بها، والتي تهدف إلى فرض الرقابة على عمليات تصدير وعبور واستيراد أنواع معينة من النفايات، من بينها بعض الأصناف المستخدمة في الحياة اليومية، كأجهزة التلفاز والكوابل المعدنية المعزولة بمواد بلاستيكية، والبطاريات الحمضية الرصاصية، والنفايات المنزلية، والزيوت المستعملة المراد التخلص منها.

ويتمثل الهدف الرئيسي للاتفاقية في حماية صحة الإنسان والبيئة من الضرر الناجم عن توليد النفايات وإدارتها، بما في ذلك حركتها عبر الحدود. وقبل أن تغادر أي شحنة من النفايات الخطرة أو غيرها من النفايات البلد المصدّر، لا بد من إعلام البلد الذي سيتولى التخلص من النفايات أو أي بلدان ستعبرها تلك الشحنة، والحصول على موافقتها. ولا بد أيضاً من التحقق من وجود عقد بين الجهة المصدّرة والجهة التي ستتولى التخلص من النفايات، ينص على أن الطريقة التي ستتبع في إدارة النفايات هي طريقة سليمة من الناحية البيئية.

وتعدّ الشحنات التي لا تستوفي شروط "الموافقة المسبقة عن علم" التي تنص عليها اتفاقية بازل، أو التي قد يجري التخلص من محتواها من النفايات على نحو يخالف الاتفاقية (رمي النفايات) شحنات غير مشروعة. ويعد الاتجار غير المشروع جريمة.

واتفاقية بازل هي واحدة من بين قلة من المعاهدات البيئية التي تعرّف نشاطاً ممنوعاً على أنه جريمة. وليس الواقع المتمثل في أن الاتجار غير المشروع يعدّ جريمة تسعى الأطراف إلى منعها والمعاقبة على ارتكابها إلا دليل على التزام المجتمع الدولي بالإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة وغيرها من النفايات.

تنص المادة ٩ من اتفاقية بازل على أن أي نقل عبر الحدود لنفايات خطرة أو نفايات أخرى:

(أ) دون إخطار جميع الدول المعنية عملاً بأحكام هذه الاتفاقية؛ أو

(ب) دون الحصول على موافقة الدولة المعنية عملاً بأحكام هذه الاتفاقية؛ أو

(ج) بالحصول على موافقة الدولة المعنية عن طريق التزوير، أو الادعاء الكاذب، أو الغشّ من جانب المصدّر أو المستورد، حسب الحالة؛ أو

(د) لا يتفق من الناحية المادية مع الوثائق؛ أو

(هـ) ينتج عن تخلص متعمد (مثل الإلقاء) من نفايات خطرة أو نفايات أخرى مما يتناقض مع هذه الاتفاقية والمبادئ العامة للقانون الدولي، يعتبر اتجاراً غير مشروع.

يد أن الطموح العالمي المشترك الذي تعبّر عنه اتفاقية بازل أمر لا يتقاسمه الجميع، بل هناك من يجد عدداً من الطرائق المبتكرة لتفادي التقيّد بقواعد الاتفاقية، من بينها مثلاً تهريب الشحنات عبر الحدود، وتقديم الرشاوى، والغش، والبلاغات الكاذبة. وكما هو الحال بالنسبة للجرائم الأخرى، فإن الطمع هو العامل المحرك للاتجار غير المشروع في كثير من الأحيان.

بمكافحة الاتجار غير المشروع في كل يوم: حالات واقعية للاتجار غير المشروع في هولندا

''عندما مرّ رجال الجمارك الهولنديون بجانب إحدى المحطات في ميناء أمستردام، شاهدوا عدداً من الأشخاص يخرجون أجهزة تلفاز من علبها ليضعوها في حاوية. ويعرف رجال الجمارك تلك المحطة بأنها المحطة التي تشحن منها الحاويات المتجهة إلى أفريقيا. وعندما اقتربوا من الحاوية، شاهدوا بعض أجهزة التلفاز المكسورة وأجهزة أخرى دون تغليف وأجهزة غير مرتبة داخل الحاوية. فاتصلوا بهيئة التفتيش في وزارة البيئة الهولندية لطلب المساعدة. وتقرر أن يقوم جهاز الجمارك بالتحقيق بشأن الشحنة المرسلة من أمستردام إلى بلد الوجهة غانا، وأن تتولى هيئة التفتيش في وزارة البيئة التحقيق في مصدر أجهزة التلفاز. وقام رجال الجمارك باستجواب الرجل المسؤول عن تحميل الحاوية، فقال إنه اشترى الأجهزة من شركة في مدينة كامبين (هولندا). وقامت هيئة التفتيش في وزارة البيئة بالتحقيق مع الشركة المذكورة، واتضح أن الشركة ابتاعت أجهزة التلفاز في مدينة منستر (ألمانيا) وقامت بنقلها إلى أمستردام. وتم القبض على الشخص الذي استلم الأجهزة في أمستردام بتهمة إرسال شحنة غير مشروعة من النفايات من أمستردام إلى غانا. وملاحقة الشركة في كامبين بتهمة جلب شحنة غير مشروعة من النفايات من منستر إلى أمستردام''. (وزارة البيئة الهولندية، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)

من المتضرر من الاتجار غير المشروع؟

الاتجار غير المشروع يضرّ بنا جميعاً بدرجات متفاوتة. لننظر مثلاً في حالة المستهلكين الذين يجلبون نفاياتهم من الأجهزة الإلكترونية أو الكهربائية إلى مرافق الجمع وإعادة التدوير المصرّح لها بذلك. فإذا تم تحويل هذه النفايات من سلسلة معاملة النفايات بطريقة مشروعة وإلقائها بصورة غير مشروعة، فإن ذلك سيضرّ بالمستهلكين. وسيلحق الضرر أيضاً بمن يعيشون على مقربة من المواقع التي تلقى فيها تلك النفايات بسبب تلوث الهواء والمياه والتربة بالمواد الكيميائية الناشئة عنها. أما العمال المستخدمون للتخلص من نفاياتنا الإلكترونية والكهربائية في شروط غير آمنة وغير منظمّة، ومن بينهم الأطفال، فهم الفئة الأكثر عرضة للآثار الضارة الناجمة عن تلك النفايات.كذلك فإن النتائج السلبية الناجمة عن المعالجة غير السليمة لتلك النفايات سوف تخلف آثارها على الأجيال القادمة.

ويمكن للنفايات الخطرة أن تخلّف آثاراً مقيتة على صحة الإنسان والبيئة إذا لم تُعامل على نحو سليم. فمن المعروف أن التعرض المستمر للديوكسينات مثلاً، وهي منتجات ثانوية غير مرغوبة تنتج عن عمليات الحرق والتصنيع، بما فيها العمليات المستخدمة في تبييض لبّ الورق، يمكن أن يؤدي إلى إصابات جلدية وإلى اضطراب في وظائف الكبد خلال الأجل القصير، وقد يؤدي إلى تضرر جهاز المناعة، بل والإصابة بالسرطان أيضا خلال الأجل الطويل.

وثمة مثال مروع آخر عن الآثار المحتملة للتخلص غير السليم من النفايات الخطرة، يتجلى في العمال المستخدمين لتقطيع الأسلاك الكهربائية واستخلاص النحاس الثمين بغرض إعادة استعماله. ويحرق الغلاف البلاستيكي للأسلاك بعد إزالة النحاس فيطلق إلى البيئة كلوريد البوليفينيل ومثبطات اللهب المحتوية على البروم. وتعرّض هذه العملية العمال لخطر الإصابة بأمراض تنفسية وجلدية، وبالتهابات في العين وبالسرطان.

وكثير ما تلقى شحنات النفايات الخطرة غير المشروعة في الأنهار والقرى والبحار دون تفكير. وعلاوة على الآثار المضرة بصحة الإنسان، فإن تلوث الأرض والهواء والمياه قد يؤدي بدوره إلى إحداث أضرار بيئية لا يمكن إصلاحها.

Photo credit: Swiss Federal Laboratories for Materials Science and Technology (EMPA)

ما الذي يدعونا للاهتمام بالاتجار غير المشروع؟

يكفل منع الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة ألا تتلقى تلك النفايات إلا الجهات الراغبة في التخلص من النفايات بطريقة سليمة بيئياً والقادرة على التخلص منها بتلك الطريقة.

كذلك فإن منع الاتجار غير المشروع سيسهم في تحسين صحة الإنسان، لاسيما الفقراء، وسيفضي إلى تحسن عام في ظروف معيشة الشرائح الضعيفة، وسيحمي البيئة التي نعيش فيها من مزيد من الدمار بسبب عمليات التخلص غير المنظم من النفايات الخطرة وغيرها من النفايات.

وعلاوة على ذلك فإن الوقاية من النتائج السلبية للاتجار غير المشروع ستساعد البلدان على النمو دون إلحاق ضرر كبير بالبيئة، متيحة بذلك مواصلة التمتع بالبيئة وبالموارد التي توفرها في الأجل الطويل. وسنخطو بذلك خطوة إضافية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر والحد من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات وكفالة الاستدامة البيئية.

ما هي الخطوات المتخذة بهذا الشأن؟

يعد الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة وغيرها من النفايات موضوعاً معقداً، مثله في ذلك مثل العديد من الأنشطة الإجرامية. وتبذل الجهود حاليا لتعزيز إجراءات منع الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة وغيرها من النفايات، وكشفه، والحد منه، ومعاقبته، بيد أن ثمة حاجة للمزيد منها. ويمكن تحقيق ذلك على عدة جبهات:

على الصعيد الوطني:

- اعتماد إطار قانوني مناسب يتم من خلاله تنفيذ اتفاقية بازل، ويتضمن تدابير لمنع الاتجار غير المشروع ومعاقبته، كما يوضح الإجراءات التي تعمل بموجبها الكيانات المضطلعة بالتصدي للاتجار غير المشروع، وحقوق كل من هذه الكيانات وواجباتها؛

- توعية جميع أصحاب الشأن المعنيين بالأحكام المتعلقة بالاتجار غير المشروع الواردة في اتفاقية بازل والإطار القانوني الوطني، ويشمل ذلك: المسؤولون عن سنّ القوانين وصنع القرارات، الجهاز القضائي، السلطات المسؤولة عن البيئة، كيانات إنفاذ القانون، سلطات الموانئ، قطاع الشحن، الجهات المولدة للنفايات، الجهات العاملة في مجال التخلص من النفايات؛

- التحقق من توافر المرافق المناسبة للتخلص من النفايات الخطرة وغيرها من النفايات بطريقة سليمة بيئياً داخل البلد إذا أمكن؛

- تدريب الموظفين المسؤولين عن الإنفاذ (الجمارك وسلطات الموانئ وخفر السواحل ووكالات البيئة والشرطة) وبناء قدراتهم لكي يتمكنوا من منع الاتجار غير المشروع والكشف عنه والتعرّف عليه والتعامل معه؛

- التركيز على الصادرات والواردات بالقدر نفسه، وتوفير الحوافز للكيانات المسؤولة عن الإنفاذ على نحو يمكنها من منع الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة وغيرها من النفايات ومعالجة القضايا في هذا المجال؛

- تحسين علاقات التعاون بين الكيانات المسؤولة عن التنفيذ والامتثال والإنفاذ على المستوى الوطني، لاسيما التعاون بين السلطات المعنية باتفاقية بازل وسلطات الإنفاذ؛

- التحقيق في قضايا الاتجار غير المشروع وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم.

على الصعيد الإقليمي:

- التبادل الفعال للمعلومات وتعزيز التعاون بين بلدان كل منطقة، لاسيما البلدان ذات الحدود والمعابر المائية المشتركة، بما يكفل إعلام جميع البلدان بالتحركات المحتملة وغير المشروعة للنفايات والحد بالتالي من محاولات التنقل بين الموانئ؛

- تبادل أفضل الممارسات داخل المنطقة بما يساعد على تحسين قدرة البلدان على التعامل مع هذه المشكلة.

على الصعيد الدولي:

- فهم ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المحركة لهذه الظاهرة على نحو أفضل - الجانب المتعلق بالطلب والجانب المتعلق بالعرض على السواء، والأسباب التي تيسر نفاذ الأنشطة غير المشروعة إلى سلسلة النفايات العالمية وكيف يتم ذلك ومتى؛

- بناء قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على إدارة النفايات الخطرة وغيرها من النفايات بصورة سليمة بيئياً؛

- بناء قدرات البلدان، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، على منع الاتجار غير المشروع والتعامل معه. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع أدوات ومواد إعلامية، ومن خلال توفير التدريب عبر قنوات عدة، من بينها مثلا مبادرة الجمارك الخضراء، والمشاريع التي تقوم بها أمانة اتفاقية بازل والمراكز التابعة للاتفاقية؛

- تعزيز التعاون بين المنظمات والشبكات الناشطة في ميدان الاتجار غير المشروع؛

- توضيح الإجراءات المطبقة وتحسين التعاون بين الأطراف المعنية بقضية محددة من قضايا الاتجار غير المشروع. فعلى سبيل المثال، وبعد أن تسترد الجهة المصدّرة شحنة غير مشروعة، يمكن للبلدان المعنية أن تقوم معاً بمراقبة الشحنة والتحقق من عودتها إلى الجهة المصدّرة ومن أن التخلص منها قد تمّ على نحو يمتثل لاتفاقية بازل؛

- التوعية بما للاتجار غير المشروع من تبعات على صحة الإنسان والبيئة.

أمانة اتفاقية بازل
Secretariat of the Basel Convention
UNEP/SBC
International Environment House I
13-15 Chemin des Anémones
CH-1219 Châtelaine
Geneva, Switzerland

Tel: + 41 22 917 8218 | Fax: + 41 22 797 3454
E-mail: sbc@unep.org | www.basel.int

اتفاقية بازل

برنامج الأمم المتحدة للبيئة